المحددات الاقتصادية والمؤسسية للصادرات المصنعة فى مصر: دليل من نموذج الانحدار الذاتى ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

Economic and Institutional Determinants of Manufactured Exports in Egypt: Evidence from ARDL Model

إسم الباحث بالكامل:

د/باهى محمد يسن

المسمى الوظيفي / عضو هيئة تدريس: مدرس بقسم الاقتصاد

جهة العمل: كلية التجارة–جامعة بنها

رقم الهاتف: 01225161955

البريد الالكترونى: byassin@fcom.bu.edu.eg

2026

المحددات الاقتصادية والمؤسسية للصادرات المصنعة فى مصر: دليل من نموذج الانحدار الذاتى ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

Economic and Institutional Determinants of Manufactured Exports in Egypt: Evidence from ARDL Model

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين مجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية، كمتغيرات مستقلة، والصادرات المصنعة المصرية، كمتغير تابع، خلال الفترة (1994–2024). ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتى ذو فترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). توصلت الدراسة إلى أنه فى الأجل الطويل، يؤثر متغيرى الإنتاج الصناعى وجودة الإجراءات والأطر التنظيمية سلبًا على الصادرات المصنعة المصرية؛ فزيادة كل منهما بنحو 1% تؤدى إلى انخفاض الصادرات المصنعة بنحو 1.24% و0.53% على الترتيب. فى المقابل، توصلت الدراسة إلى أن متغيرى الواردات المصنعة وسعر الصرف الحقيقى يؤثران إيجابًا على الصادرات المصنعة؛ فزيادة كل منهما بنحو 1% تؤدى إلى زيادة الصادرات المصنعة بنحو 1.83% و0.66% على الترتيب. إضافة إلى ذلك، بالنسبة لنتائج الأجل القصير، توصلت الدراسة إلى أن القيمة الحالية لسعر الصرف الحقيقى تؤثر إيجابًا

على الصـادرات المصـنعة المصـرية؛ فزيادة القيمة الحالية لسـعر الصـرف الحقيقى بنحو نقطة مئوية واحدة تؤدى إلى زيادة الصـــادرات المصـــنعة بنحو 0.32 نقطة مئوية. بينما تؤثر القيمة السابقة لسعر الصرف الحقيقى سلبًا على هذه الصادرات؛ فزيادة القيمة الســابقة لســعر الصــرف الحقيقى بنحو نقطة مئوية واحدة تؤدى إلى انخفاض الصــادرات المصــنعة بنحو 0.75 نقطة مئوية. وتوصــى الدراســة بتبنى استراتيجية للتصنيع الموجه للتصدير. وفى هذا السياق، ثمة مجموعة من الإجراءات الداعمة: (أ) التوسـع فى إنشـاء المناطق الصـناعية المؤهلة والمعدة للتصـدير، (ب) اعتماد نهج العناقيد الصناعية فى المناطق سالفة الذكر، (جـــ) تصحيح التشوهات القائمة فى هيكل الحوافز التى تضـــر القطاعات المنتجة، بتعديل قانون الاســتثمار بإضافة مجموعة من الحوافز الجاذبة لأنشطة التصنيع الموجه للتصدير، (د) إصلاح البيئة المؤسسية، باعتبارها حجر الزاوية فى مناخ الاستثمار، لضمان خفض الأعباء الإجرائية التى تثقل كاهل الأنشطة الإنتاجية وبخاصة تلك التى تستهدف التصدير.

الكلمات المفتاحية: الصادرات المصنعة، الجودة المؤسسية، سعر الصرف الحقيقى، الإنتاج الصناعى، الواردات المصنعة، نموذج الانحدار الذاتى ذو فترات الإبطاء الموزعة.

Abstract:

The study aims to test the long-run equilibrium relationship between a set of economic and institutional determinants, as independent variables, and Egyptian manufactured exports, as the dependent variable, during the period (1994–2024). To achieve the study's objective, the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) was employed. The study concluded that, in the long run, both industrial production and the regulatory quality exert a negative impact on Egyptian manufactured exports. Specifically, a 1% increase in each leads to a decline in manufactured exports by approximately 1.24% and 0.53%, respectively. In contrast, the study found that manufactured imports and the real exchange rate positively influence manufactured exports; a 1% increase in each

results in an approximate rise in manufactured exports by 1.83% and 0.66%, respectively. Furthermore, regarding short-run results, the study revealed that the current value of the real exchange rate positively affects Egyptian manufactured exports; a 1 percentage point increase in the current value of real exchange rate yields an approximate 0.32 percentage point increase in manufactured exports. Conversely, the lagged value of the real exchange rate negatively impacts these exports; a 1 percentage point increase in the lagged real exchange rate leads to an approximate 0.75 percentage point decline in manufactured exports. The study recommends adopting an export-oriented strategy for the manufacturing sector. In this context, a set of supportive actions are required: (a) expanding the establishment of qualified and export-prepared industrial zones, (b) adopting the industrial clusters approach in the aforementioned zones, (c) correcting the existing distortions in the incentive structure that disfavors productive sectors, by amending the investment law through adding a set of attractive incentives for export-oriented manufacturing activities, (d) reforming the institutional environment, as a cornerstone of the investment climate, to ensure the reduction of procedural burdens that weigh heavily on production activities, especially those targeting export.

Keywords: manufactured exports, institutional quality, real exchange rate, industrial production, manufactured imports, ARDL.

مقدمة ومراجعة الأدبيات

تؤكد التجارب التنموية، التى حققت طفرات تنموية بالاعتماد على قطاع التصنيع، على أن قطاع الصناعة يلعب دورًا هامًا فى النمو الاقتصادى. ليس هذا فحسب، بل إنه يعد عنصرًا مؤثرًا فى تحقيق التحول الهيكلى، والتشغيل، والحد من الفقر، وزيادة صلابة ومرونة الاقتصاد فى مواجهة الأزمات.

وفى هذا السياق، يستخدم الاقتصاديون ثلاثة مؤشرات للحكم على مدى تقدم الدول فى مجال التصنيع، من بينها نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمالى الصادرات، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان هذا مؤشرًا على التقدم فى التصنيع (أمين، 2010).

أهمية البحث

تبدو أهمية البحث على مستويين هما المستوى النظرى والتحليلى. فعلى المستوى النظرى، تبدو أهمية زيادة الصادرات المصنعة المصرية، استنادًا إلى دورها فى زيادة النمو الاقتصادى والتشغيل وتعزيز دور القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، علاوة على دورها كأحد المصادر الرئيسة للنقد الأجنبى فى مصر. وفى السياق ذاته، تبدو أهمية البحث فى إثراء الأدبيات والكتابات الأكاديمية حول أثر المحددات الاقتصادية والمؤسسية، وبخاصة جودة المؤسسات، على الصادرات المصنعة. وعلى المستوى التطبيقى، يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى جزأين، يتناول الجزء الأول اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الصادرات المصنعة المصرية، كمتغير تابع، وبين مجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية التى لم تختبر معًا من قبل. ويتناول الجزء الثانى، اقتراح مجموعة من التوصيات التى تساعد صانع القرار على تبنى سياسات من شأنها تحقيق زيادة ملموسة فى الصادرات المصنعة المصرية.

مشكلة البحث

على الرغم من زيادة نسبة الصادرات المصنعة المصرية إلى الصادرات السلعية بين عامى 1994 و2024 بنحو 13 نقطة مئوية لتصل إلى 52% فى العام الأخير. إلا أن هذه النسبة، رغم ارتفاعها، لا زالت أقل من المتوسط العالمى الذى سجل 71% فى نفس العام، وكذلك متوسط الدول فى نفس شريحة الدخل الذى سجل 58% فى عام 2023 (The World Bank, 2025a). علاوة على ذلك، وبالرجوع إلى بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، نجد أنه بين عامى 1995 و2024 زاد النصيب النسبى لمصر من إجمالى الصادرات المصنعة للدول فى نفس شريحة الدخل بنحو 0.8 نقطة مئوية فقط، مسجلاً 2.8% فقط فى العام الأخير. فى المقابل زاد النصيب النسبى للهند بنحو 6 نقاط مئوية، كما زاد النصيب النسبى لفيتنام بنحو 30.2 نقطة مئوية، بين عامى المقارنة (UNIDO, 2025). وفى ضوء ما تقدم، يتعين بذل المزيد من الجهود لزيادة حصة مصر من إجمالى الصادرات المصنعة على المستوى الدولى. لذا، يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤل البحثى الرئيس التالى: ما هى المحددات الاقتصادية والمؤسسية المؤثرة فى الصادرات المصنعة المصرية؟

فرضية البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضية التالية: "توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات المصنعة المصرية ومحدداتها الاقتصادية والمؤسسية خلال الفترة (1994-2024)".

أهداف البحث

اتساقًا مع مشكلة البحث وتساؤله الرئيس يتمثل الهدف الرئيس للبحث فيما يلى:

دراسة أثر المحددات الاقتصادية والمؤسسية على الصادرات المصنعة المصرية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف المرحلية التى تتضمن:

- تحليل واقع الصـادرات المصـنعة المصـرية كانعكاس لمحدداتها الاقتصـادية والمؤسسية.
- اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الصـادرات المصـنعة المصـرية ومحدداتها الاقتصادية والمؤسسية.

منهجية البحث

يقوم البحث فى سبيل اختبار فرضيته وتحقيق أهدافه على استخدام المنهج الاسـتقرائى، فيسـتخدم هذه المنهج فى تحليل واقع كلاً من الصـادرات المصـنعة المصـرية وكذلك واقع محدداتها الاقتصـادية والمؤسـسـية المؤثرة. إضـافة إلى ذلك، يستخدم البحث نموذج ARDL لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الصادرات المصـنعة المصـرية، كمتغير تابع، وبين مجموعة من المحددات الاقتصـادية والمؤسسية هى: الإنتاج الصناعى، وسعر الصرف الحقيقى، والواردات المصنعة، وجودة اللوائح والإجراءات، وفعالية الحكومة.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: يركز البحث على المحددات الاقتصادية والمؤسسية للصادرات المصنعة المصرية.

الحدود الزمنية: يغطى البحث الفترة الزمنية (1994-2024).

الحدود المكانية: مصر.

مراجعة الأدبيات

يمكن تقسـيم الأدبيـات إلى مجموعتين تغطى الأولى منهـا العوامـل الاقتصـادية المؤثرة فى الصـادرات وهو الاتجاه السـائد، بينما تغطى المجموعة الثانية المحددات المؤسسية.

أولًا: المحددات الاقتصادية:

لم تتفق الأدبيات السابقة على مجموعة محددة من العوامل الاقتصادية التى تُحدد الصادرات، لكن ثمة مجموعة من العوامل التى تم اختبار أثرها على الصادرات بدرجة أكبر من غيرها، من بين هذه العوامل ما يلى:

1. سعر الصرف Exchange Rate

فى ضوء مسح الأدبيات، نجد أن سعر الصرف يعد أحد أهم محددات الصادرات وأكثرها استخدامًا فى الدراسات السابقة. وفى هذا السياق تنقسم الأدبيات التى اختبرت تأثيره على الصادرات إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: توصلت إلى أن سعر الصرف، كمتغير مستقل، يؤثر إيجابًا على الصادرات، كمتغير تابع [مثال ذلك: دراسة Anagaw و Demissie (2012) التى سعت إلى معرفة العوامل المحددة لأداء الصادرات الاثيوبية خلال الفترة (2011/2010-1971/1970) باستخدام مقاربة جوهانسن ومتجة تصحيح الخطأ ECM لاختبار العلاقة التوازنية فى الأجلين الطويل والقصير بين مجموعة من المحددات، من بينها سعر الصرف، وبين الصادرات الأثيوبية خلال فترة الدراسة. ودراسة .G و Aswal (2014) التى استهدفت تحليل محددات الصادرات المصنعة الهندية إلى أسواق الجنوب "الدول النامية" وأسواق الشمال "الدول المتقدمة" باستخدام بيانات لنحو 32 دولة نامية و32 دولة متقدمة خلال الفترة (1992-2012)، وطبقت نموذج الجاذبية المعدل وبالاعتماد على طريقتى المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS والمربعات الصغرى العادية الديناميكية DOLS. وبالنسبة لدراسة Iyoboyi و Na-Allah (2015) فسعت إلى تحديد أثر كلاً من العوامل الاقتصادية والمؤسسات على الصادرات غير البترولية لنيجيريا باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1961-2012) وطبقت نموذج الانحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة وتوصلت إلى أن سعر الصرف يؤثر إيجابًا على الصادرات النيجيرية غير البترولية فى الأجلين الطويل والقصير. أما دراسة Epaphra (2016) فسعت إلى معرفة العوامل المؤثرة فى أداء الصادرات التنزانية خلال الفترة (1966-2015)

باستخدام مقاربة جوهانسن للتكامل المتناظر وسببية جرينجر وآلية تصحيح الخطأ ECM لتقدير النموذج. وبالانتقال إلى دراسة Uysal و Mohamoud (2018) فقد هدفت إلى تحديد وتحليل العوامل المؤثرة فى أداء صادرات سبع دول فى شرق افريقيا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ذات المقطع العرضى Panel Data للفترة (1990-2014). واستكمالاً، فدراسة .Rahman et al (2019) استهدفت معرفة المحددات المؤثرة فى صادرات بنجلاديش من المنسوجات والملابس باستخدام نموذج الجاذبية لبيانات السلاسل الزمنية ذات المقطع العرضى Panel Gravity Model بالتطبيق على صادراتها من السلعتين إلى نحو 40 شريكًا تجاريًا لفترة تمتد من 1990 إلى 2017].

المجموعة الثانية: توصلت إلى وجود تأثير سلبى لسعر الصرف على الصادرات [مثال ذلك: دراسة نوير (2006) التى سعت إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر، كأحد المحددات، والصادرات الصناعية فى مصر باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ذات المقطع العرضى لنحو 7 قطاعات صناعية خلال الفترة (1980-2002)، وذلك عبر صياغة دالة عرض الصادرات الصناعية المصرية وتقديرها من الناحية الكمية. كذلك، دراسة ,.Jafari et al (2011) التى سعت إلى بيان العوامل المؤثرة فى تدفقات الصادرات بين دول منظمة التعاون الإسلامى باستخدام نموذج الجاذبية وبالاعتماد على الأخطاء المعيارية المرتبطة للسلاسل الزمنية ذات المقطع العرضى(Panel Correlated Standard Errors (PCSE خلال الفترة (1990-2007)، أما دراسة Masmoudi و Charfi (2013) فهدفت إلى بيان المحددات الاقتصادية الكلية لتنافسية الصادرات التونسية خلال الفترة (1980-2011) باستخدام منهج التكامل المتناظر وآلية تصحيح الخطأ. وبالنسبة لدراسة Rahmaddi و Ichihashi (2013) فسعت إلى اختبار ما إذا كان الاستثمار الأجنبى المباشر ساهم فى تغير هيكل الصادرات المصنعة فى إندونيسيا باستخدام بيانات على مستوى الصناعات المختلفة Industry-level data خلال الفترة

(2008-1990) وطبقت نموذج الأثر المقطعى المتمايز Differentiated Model Cross-Section Effect. وبالانتقال إلى دراسة Kahfi (2016) فقد سعت إلى معرفة العوامل المؤثرة فى الصادرات المصنعة الاندونيسية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ذات المقطع العرضى للفترة (2005-2014) وبالاعتماد على نموذج الآثار العشوائية وتوصلت إلى أن التغير النسبى فى سعر الصرف يؤثر سلبًا على صادرات اندونيسيا من السلع المصنعة. واستكمالاً، سعت دراسة Hassan et al. (2022) إلى بيان محددات الصادرات الكندية من السلع والخدمات خلال الفترة (1979-2019) بتطبيق نموذج الانحدار الذاتى لفترات الإبطاء الموزعة ARDL وتوصلت إلى أن سعر الصرف الحقيقى الفعال يؤثر سلبًا على الصادرات فى الأجلين الطويل والقصير].

2. الإنتاج/الناتج الصناعى Manufacturing output

توصلت دراسة Sertić et al. (2015) التى سعت إلى تقديم تحليل للعوامل المحددة للأداء التصديرى لإجمالى الصناعة التحويلية وكذلك الصناعات عالية التكنولوجيا فى نحو 27 دولة من دول الاتحاد الأوروربى. وفى سبيل تحقيق هدف الدراسة، اعتمدت الدراسة على تقدير معادلة للأداء التصديرى ليس كدالة فى الدخل والسعر فقط، كما هو الحال تقليديًا، ولكن أيضًا من خلال إضافة الإنتاج الصناعى وتكلفة العمالة. كما اعتمدت الدراسة فى تقديرها للنموذج على استخدام بيانات السلاسل الزمنية ذات المقطع العرضى الديناميكية باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM للفترة (2000-2011). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها الأثر الإيجابى للإنتاج الصناعى على كل من إجمالى الصادرات المصنعة والصادرات عالية التكنولوجيا. كما توصلت دراسة Uysal و Mohamoud (2018) إلى أن التصنيع يؤثر إيجابًا على أداء صادرات دول افريقيا السبع محل البحث.

وجدير بالذكر أن التصنيع لا يسهم فقط فى زيادة الصادرات وإنما تتعدى آثاره إلى النمو الاقتصادى وعملية التنمية فى مجملها [مثال ذلك: دراسة Karami et al. (2019) التى سعت إلى اختبار أثر التصنيع على النمو الاقتصادى فى نحو 25 اقتصادًا أوروبيًا هم الأكثر تنافسية خلال الفترة (1995–2016)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ذات المقطع العرضى، ومن خلال التقدير الكمى لنموذج يأخذ فى اعتباره كلاً من القانون الأول لكالدور للنمو وكذلك نموذج النمو النيوكلاسيكى. وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادى يتأثر بالتصنيع "معبرًا عنه بالقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كمؤشر للناتج الصناعى" وقوة العمل والتكنولوجيا. كما أوصت الدراسة باتباع سياسات من شأنها زيادة نمو قطاع الصناعة التحويلية بزيادة إنتاجيته وكذلك مساهمته فى التشغيل وخلق فرص عمل جديدة، باعتباره محددًا هامًا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وفى هذا السياق، سعت دراسة Sankaran et al. (2021) إلى اختبار الأثر الديناميكى لناتج قطاع الصناعة التحويلية على سلوك التصدير فى 10 اقتصادات ناشئة هى: الأرجنتين، البرازيل، الصين، اندونيسيا، الهند، كوريا الجنوبية، المكسيك، بولندا، تركيا وجنوب افريقيا. اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1980–2019) واستخدمت نموذج Panel ARDL. وخلصت الدراسة إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية تؤثر إيجابًا على الصادرات وتؤثر على تنافسيتها التى تتحقق عبر عملية تعلم ديناميكية؛ ففى الأجل الطويل تؤدى زيادة القيمة المضافة للقطاع بنحو نقطة مئوية واحدة إلى تسهيل التصدير للأسواق العالمية بنحو 0.26 نقطة مئوية، بينما تؤثر القيمة المضافة للقطاع سلبًا على صادرات هذه العينة من الدول فى الأجل القصير. وبالنسبة لدراسة Wan et al. (2022) فسعت إلى معرفة دور تطور قطاع الصناعة التحويلية فى النمو المستدام وكيف أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى النمو تتأثر بكل من الصادرات والسياسات الموجهة للتصدير، باستخدام بيانات لنحو 130 دولة نامية خلال الفترة (1996–2019) وبالاعتماد على مُقدّر

Vintage difference GMM الذى طوره Arellano و Bond (1991). وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة التحويلية يؤثر فى النمو الاقتصادى فى الدول النامية بينما الصادرات والسياسات المرتبطة بها تؤدى إلى تراجع التصنيع وبالتالى فهى ضارة بالنمو. كما توصلت الدراسة إلى أن تراجع التصنيع القائم على التصدير وكذلك الأثر السلبى للتصدير على النمو ربما يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف مرحلة التنمية التى تمر بها الدولة مقاسة بمستوى الدخل الفردى؛ فالدول التى تنخفض بها مستويات الدخول يتأثر النمو الاقتصادى بها سلبًا مقارنة بالدول الأغنى.

ثانيًا: المحددات المؤسسية:

إن كان مسح الأدبيات يوضح أن المحددات الاقتصادية المؤثرة فى الصادرات تمثل الاتجاه السائد، فالاتجاه الحديث فى الدراسات السابقة، وإن كانت غير كثيرة مقارنة بالدراسات التى تناولت المحددات الاقتصادية، يشير إلى أن المحددات المؤسسية تلعب دورًا مؤثرًا فى هذه الصادرات وهو ما يوضحه الجزء التالى.

فبينما تشير دراسة Fugazza (2004) إلى أن المؤسسات تبدو أكثر أهمية عند المستويات الأعلى من الأداء التصديرى. علاوة على ذلك، تشير هذه الدراسة إلى أن المؤسسات والمتغيرات الاقتصادية الكلية يتم الإحلال فيما بينهما على طول عملية تنمية الصادرات؛ ففى حين يمثل سعر الصرف الحقيقى مكونًا أساسيًا للتنافسية السعرية للبلدان ذات الأداء المنخفض، إلا أنه بمجرد تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى وتوجيه الصادرات نحو السلع كثيفة رأس المال، كما هو الحال على الأرجح للدول ذات الأداء التصديرى المرتفع، يأتى الإطار المؤسسى كمكون أساسى للقدرة التنافسية. وفى هذا السياق، توضح الدراسة أنه من المتوقع أن تضمن المؤسسات الجيدة حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية التى تعد ضرورية كلما أصبح الإنتاج أكثر كثافة رأسمالية. كما توضح الدراسة أنه من المرجح أن ترتبط المؤسسات

الجيدة بإدارة أكثر كفاءة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات والتى ثبت أنها مكون سعرى هام فى الدول الصناعية.

نجد على الجانب الآخر مجموعة من الدراسات التى توصلت إلى أن العوامل المؤسسية تلعب دورًا مؤثرًا فى زيادة الصادرات عمومًا أو المصنعة على وجه الخصوص، على الرغم من أن هذه الدراسات تمت على دول تختلف فى مستوى تطورها الاقتصادى وكذلك حجم صادراتها. [مثال ذلك: دراسة Faruq (2011) التى سعت إلى اختبار العلاقة بين البيئة المؤسسية للدولة وجودة صادراتها لعينة مكونة من 58 دولة مستخدمة طريقة OLS، توصلت إلى أن العوامل المؤسسية مثل الفساد المنتشر على نطاق واسع والبيروقراطية غير الفعالة والمخاطر المرتفعة لمصادرة الممتلكات الخاصة من قبل الحكومات يمكنها أن تخلق حالة من عدم اليقين تثبط الاستثمار والابتكار على المدى الطويل، مما يحد من قدرة المنتجين على تحسين جودة صادراتهم فى المستقبل. كما توصلت الدراسة إلى أنه من بين العوامل المؤسسية يعد الفساد هو الأكثر ارتباطًا وبشكل قوى بجودة الصادرات. ومن ثم فالبيئة المؤسسية الأفضل التى تتسم بما يلى: انخفاض الفساد، وكفاءة بيروقراطية أكبر، وحماية أكبر لحقوق الملكية، ترتبط بجودة أفضل للصادرات. وخلصت الدراسة إلى أنه اتساقًا مع الدراسات السابقة فالأبعاد المؤسسية ليست متماثلة فى تأثيرها على الدول المختلفة. ودراسة Abou Shady و Zaki (2016) التى سعت إلى دراسة أثر مناخ الاستثمار على أداء الصادرات "كثافة وهوامش التجارة الواسعة" مستخدمة بيانات على مستوى الشركات وبخاصة فى قطاع الصناعة التحويلية، استنادًا إلى بيانات مسح البنك الدولى لعام 2013 عن المنشآت فى مصر وتقدير دالة إنتاج كوب–دوجلاس. توصلت هذه الدراسة إلى أن أهم القيود التى تؤثر على صادرات الشركات هى عدم الاستقرار السياسى، على الرغم من إصلاحات الاستثمار، والمنافسة من القطاع غير الرسمى. أما دراسة .Chand et al (2020) التى سعت إلى تحليل العلاقة الثلاثية بين الصادرات والحوكمة والنمو الاقتصادى فى فيجى،

فتوصـــلت إلى أن العلاقة الديناميكية بين الصـــادرات والحوكمة هى علاقة جديرة بالملاحظة. كما خلصـت الدراسـة إلى أن ثمة درسًـا مسـتفادًا بالنسـبة للاقتصـادات الصـغيرة ومتوسطة الحجم مفاده أن الحوكمة الجيدة ضرورية للاستفادة من سياسات النمو القائمة على التجارة. وأوصـت الدراسـة بالعمل على تحسين المؤسـسـات القائمة من خلال إصـلاحات جادة وممنهجة، مما يزيد من تنافسـية الاقتصـاد ويشـجع على جذب الاسـتثمار الأجنبى المباشـر. وبالانتقال إلى دراسـة .Abreo et al (2021) نجدها سعت إلى التعرف على مدى جودة المؤسسات الكولومبية فى السنوات الأخيرة وانعكاساتها على أداء صـادراتها فى إطار الانفتاح التجارى. ولتحقيق هدف الدراسـة، اســتخدمت الدراســة نموذج الجاذبية لاختبار أثر الحوكمة على تطور الصــادرات الكولومبية واعتمدت على بيانات السـلاسـل الزمنية ذات المقطع العرضـى Panel Data للفترة (2005–2018) لصـــادرات كولومبيا إلى 136 دولة من شـــركائها التجاريين. خلصـت هذه الدراسـة إلى أن كلًا من جودة المؤسـسـات الكولومبية وكذلك الفجوة المؤسـسـية بين كولومبيا وشـركائها التجاريين معنويتان إحصـائيًا ومؤثرتان فى صـادراتها. كما خلصـت الدراسـة إلى أنه من بين المتغيرات المؤسـسـية تأتى جودة اللوائح والأطر التنظيمية وكذلك سيادة القانون كمتغيران مؤثران فى صادرات كولومبيا خلال نفس الفترة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز جودة المؤسسات الكولومبية بشكل كبير وبخاصـة فى ظل وجود فارق ملحوظ فى الجودة المؤسسية تفصلها عن المتوسط العالمى مما يؤثر على صـــادراتها. وبالنســبة لدراســة .Bah et al (2021) التى ســـعت إلى معرفة آثار جودة الحوكمة على الصـــادرات فى دول افريقيا جنوب الصـحراء، استخدمت المؤشرات الفرعية الستة كمتغيرات مفسرة للصـادرات الإجمالية ولمكوناتها لعينة من 45 دولة خلال الفترة (1996–2019)، واعتمدت على مقاربة العزوم المعممة GMM. توصلت الدراسة إلى أن إجمالى الصادرات يتأثر إيجابًا بهذه المتغيرات السـتة، كما تتأثر الصـادرات المصـنعة إيجابًا بنفس المتغيرات عدا متغير فاعلية الحكومة. كما توصـلت الدراسـة إلى أن متغيرات: الاسـتقرار السياسـى، وحرية

التعبير عن الرأى والمساءلة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد تؤثر إيجابًا على الصادرات السلعية. وبالنسبة لصادرات السلع الأولية فتتأثر إيجابًا بمتغير التعبير عن الرأى والمحاسبة فقط. أما دراسة Sabry (2022) فحاولت الإجابة عن سؤال رئيس هو: هل تلعب الحوكمة دورًا مؤثرًا عند التصدير إلى الأسواق ذات التنافسية المرتفعة من الدول المتقدمة وبخاصة الدول التى تلتزم بمهمة تنموية تتمحور حول تعزيز الحوكمة الرشيدة. ركزت الدراسة على الصادرات العربية إلى الاقتصاد الألمانى فى محاولة لمعرفة ما إذا كانت مؤشرات الحوكمة توفر إطارًا تفسيريًا جيدًا، واعتمدت على استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS كما اعتمدت على استخدام نماذج الاحتمالية القصوى الزائفة التى قدمها Poisson Pseudo، وغطت الدراسة الفترة (1990–2017). وتشير نتائج نموذج 2SLS إلى أنه بينما تؤثر متغيرات: المسافة، واختلافات السكان، واختلافات الدخل الفردى سلبًا على واردات المانيا من الدول العربية وغير العربية. نجد على الجانب الآخر، أن النتائج تشير إلى أن كل المتغيرات المعبرة عن الحوكمة سواءً كانت لدول عربية أم غير عربية تؤثر إيجابًا على واردات المانيا، مع الأخذ فى الاعتبار أن التأثير كان أقوى بالنسبة للدول العربية مقارنة بغيرها من الدول. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن الحوكمة الرشيدة تعزز بشكل عام الصادرات العربية إلى المانيا، وينطبق ذلك بشكل خاص على مؤشرات الحوكمة التى تؤثر مباشرة على أنشطة التصدير مثل جودة اللوائح والأطر التنظيمية وفاعلية الحكومة، بينما تلعب سيادة القانون تأثيرًا مماثلًا على أنشطة التصدير ولكن بشكل غير مباشر. وفى هذا السياق، توضح الدراسة أن الأداء التصديرى الأفضل يتحقق استنادًا إلى جهاز بيروقراطى مميكن بشكل جيد ومستقل والذى يكون قادرًا على صياغة وتنفيذ سياسات الترويج للصادرات وكذلك الإجراءات، وينطبق الأمر كذلك على سيادة القانون التى تؤثر بشكل غير مباشر على زيادة الصادرات من خلال تشجيع الاستثمار. كذلك، دراسة Taguchi (2021) سعت إلى بيان أثر الجودة المؤسسية على صادرات السلع المصنعة لخمس

دول بوسط آسيا (كازاخستان، قيرغستان، طاجيكستان، تركمنستان، وأوزبكستان) إلى أهم الشـــركاء التجاريين (27 دولة) خلال الفترة (1996–2018). ولتحقيق هدف الدراسـة، اسـتخدمت الدراسـة نموذج الجاذبية وبيانات السـلاسـل الزمنية ذات المقطع العرضـــى، واعتمدت على مؤشـــرات الحوكمة الصـــادرة عن البنك الدولى كمتغيرات مســتقلة تعبر عن الجودة المؤســســية. وفى ظل اعتبار كازاخســتان دولة معيارية، توصـــلت الدراســـة إلى أن الدول الأربعة الأخرى تعانى من اتجاه صـــادراتها وجودة مؤسساتها نحو التراجع. كما خلصت الدراسة إلى أن الجودة المؤسسية مثل السيطرة على الفسـاد، فاعلية الحكومة، وسـيادة القانون تعد من العوامل الرئيسـية التى تفسـر الاختلافات فى أداء الصادرات المصنعة بين الدول محل البحث. أما دراسة Omran (2023) التى ســعت إلى معرفة الإمكانات المرتقبة لكل من القطاعات الصـــناعية التصـديرية والأسـواق الافريقية المسـتهدفة من جانب الصـادرات المصـنعة المصـرية، توصلت إلى أن الجودة المؤسسية ذات معنوية إحصائية مرتفعة. كما خلصت إلى أن جودة المؤسسـات تعد أحد ممكنات التجارة؛ فهى تعكس بيئة الأعمال وسـهولة التجارة وجودة المؤسـسـات الحكومية التى تؤثر بشـكل مباشـر فى إجراءات التجارة وتسـوية المنازعات، ومن ثم فالمؤســســـات ذات الجودة المرتفعة تخلق بيئة أعمال ممكنة للتجارة. واستكمالاً، سعت دراسة Manzetti وOsang (2024) إلى معرفة العوامل المؤثرة فى الصـادرات عالية التكنولوجيا. وخلافًا للدراسـات السـابقة التى ركزت على عوامل متعددة من بينها الاسـتثمار الأجنبى المباشـر والانفتاح التجارى والإنفاق على البحوث والتطوير ورأس المال البشرى والاختراعات، اعتمدت هذه الدراسـة، بالإضـافة إلى العوامل غير المؤسسية، على اختبار عوامل مختلفة تتعلق بجودة المؤسسات أو مؤســســـات الحوكمة لأكثر من 100 دولة خلال الفترة (2007–2019). ولاختبار الفرضـية الرئيسـة للدراسـة القائلة بأن الحوكمة "معبر عنها بفاعلية الحكومة وسـيادة القانون" تؤثر بشكل مباشر أو تسبب الصادرات عالية التكنولوجيا، استخدمت الدراسة بيانات السـلاسـل الزمنية ذات المقطع العرضـــى واعتمدت على نموذج الآثار الثابتة

ذات الاتجاهين Two-way Fixed Effects كما استخدمت طريقة العزوم المعممة GMM للتخفيف من التحيز المحتمل للتقديرات للمتغيرات المؤسسية. وتوصلت الدراسة إلى أن ثمة علاقة سببية تربط كلًا من فاعلية الحكومة وسيادة القانون بالصادرات عالية التكنولوجيا.

وفى ضوء مسح الأدبيات ذات الصلة، بما فى ذلك الأدبيات السابقة، يتضح محدودية الكتابات التى ركزت على البعد المؤسسى عند تناول قضية الصادرات بشكل عام، والصادرات المصنعة على وجه الخصوص. علاوة على ذلك، لوحظ عدم وجود دراسات سابقة تتناول هذه العلاقة بالتطبيق على الصادرات المصنعة المصرية. ويختلف البحث الحالى عما سبقه من بحوث تناولت السياق المصرى فى عدة نواح تمثل **الفجوة البحثية** التى يسعى البحث إلى تغطيتها والتى يمكن بيانها على النحو التالى:

- يختلف البحث الحالى عما سواه فى إبرازه لتطور الصادرات المصنعة كانعكاس لمحدداتها الاقتصادية والمؤسسية من الناحية التحليلية بشكل أكثر شمولية وتفصيلاً، وذلك بالتركيز على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الحاكمة للصادرات المصنعة المصرية.
- كما يختلف البحث عن الدراسات السابقة فى النموذج المستخدم لاختبار علاقة التكامل المتناظر، وكذلك الفترة الزمنية.

خطة البحث

1. مقدمة ومراجعة الأدبيات.
2. اتجاهات الصادرات المصنعة المصرية.
3. اتجاهات المحددات الاقتصادية والمؤسسية للصادرات المصنعة المصرية.
4. أداء الصادرات المصنعة المصرية كانعكاس لمحدداتها الاقتصادية والمؤسسية.

5. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الصادرات المصنعة المصرية ومحدداتها الاقتصادية والمؤسسية.
6. النتائج والتوصيات.
7. المراجع.

2. اتجاهات الصادرات المصنعة المصرية

توضح بيانات الشكل (1) ارتفاع قيمة الصادرات المصنعة المصرية خلال الفترة (1994–2024). سجلت هذه الصادرات ما قيمته نحو 21.9 مليار دولار فى نهاية الفترة، وهو ما يمثل نحو 16.1[1] مرة قدر المعدل المناظر المسجل فى بداية الفترة. وبالنسبة لمعدل النمو السنوى لهذه الصادرات فبلغ نحو 13.2[2] نقطة مئوية فى المتوسط، خلال الفترة (1995–2024).

شكل (1): تطور قيمة الصادرات المصنعة المصرية ومعدل نموها السنوى خلال الفترة (1994–2024)– القيمة بالمليار دولار

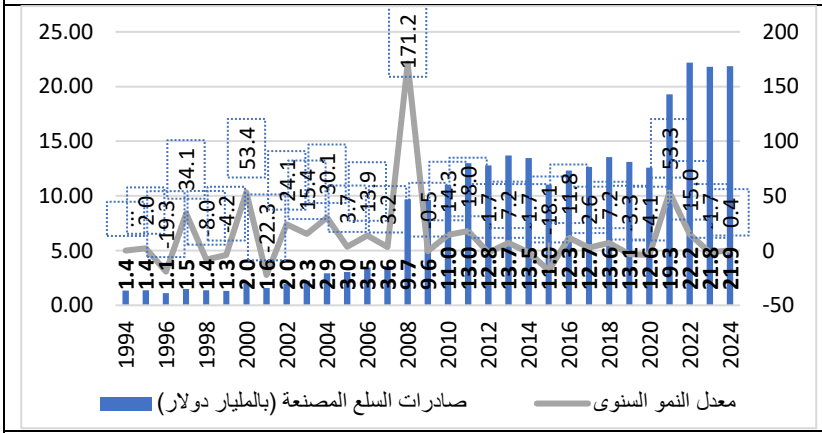

المصدر: (The World Bank, 2025a). ومعدل النمو حُسب فى ضوء قيم الصادرات. ...: تعنى أن البيان غير متاح.

[1] حُسب فى ضوء بيانات الشكل (1).
[2] حُسب فى ضوء بيانات الشكل (1).

وبالنسبة لنسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالى الصادرات السلعية فيوضحها الشكل رقم (2). وبمطالعة بيانات هذا الشكل، نجد أن هذه النسبة ارتفعت بين عامى 1994 و2024 بنحو 12.7[1] نقطة مئوية مسجلة نحو 51.9% فى نهاية الفترة. وإجمالاً، تأخذ هذه النسبة اتجاهًا عامًا صاعدًا وتدور حول متوسط يبلغ نحو 40.3%[2] لإجمالى الفترة (1994–2024).

شكل (2): تطور نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالى الصادرات السلعية فى مصر – الفترة (1994–2024)

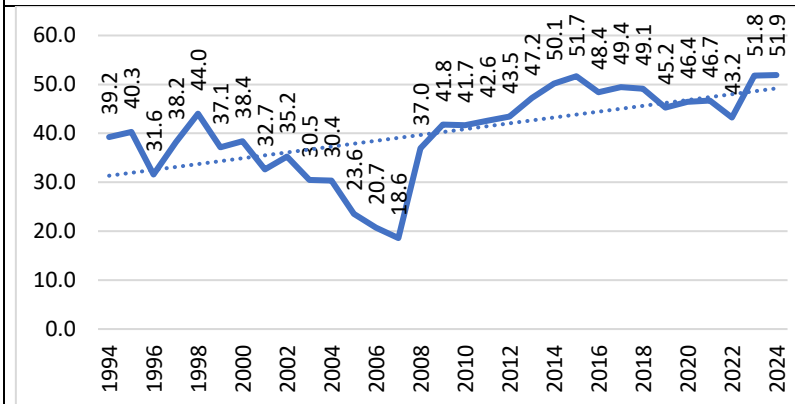

المصدر: (The World Bank, 2025a).

3. اتجاهات المحددات الاقتصادية والمؤسسية للصادرات المصنعة المصرية

3.1 الإنتاج الصناعى

توضح بيانات الشكل رقم (3) ارتفاع قيمة ناتج قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2024. ففى عام 2024، سجلت هذه القيمة

[1] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (2).
[2] حُسب فى ضوء بيانات الشكل (2).

نحو 54.1 مليار دولار، تمثل نحو 6.5[1] مرة قدر المعدل المناظر لعام 1994. وبالرغم من أن قيمة ناتج قطاع الصناعة التحويلية تأخذ اتجاهًا عامًا صاعدًا خلال الفترة (1994–2024) وتدور حول متوسط يبلغ نحو 33.5[2] مليار دولار، فإن معدل النمو السنوى لقيمة ناتج القطاع يأخذ اتجاهًا عامًا هابطًا ويدور حول متوسط يبلغ نحو 7.5%[3] خلال الفترة (1995–2024).

شكل (3): تطور ناتج قطاع الصناعة التحويلية فى مصر خلال الفترة (1994–2024)– القيمة بالمليار دولار

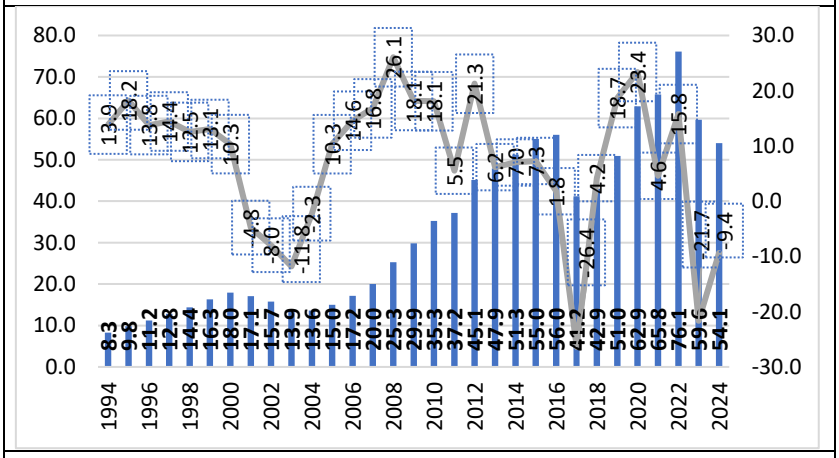

المصدر: (The World Bank, 2025a). معدل النمو حُسب فى ضوء قيم ناتج القطاع.

وفيما يتعلق بنسبة ناتج قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة المرجعية للدراسة، فتوضحها بيانات الشكل رقم (4). وبالرجوع إلى بيانات ذات الشكل، نلحظ تراجع هذه النسبة بين بداية الفترة ونهايتها.

[1] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (3).
[2] حُسب فى ضوء بيانات الشكل (3).
[3] حُسب فى ضوء بيانات الشكل (3).

فتراجعت هذه النسبة بنحو 2.1[1] نقطة مئوية بين عامى 1994 و2024. ولإجمالى الفترة، تأخذ هذه النسبة اتجاهًا عامًا هابطًا وتدور حول متوسط يبلغ نحو 16.4[2] نقطة مئوية، وهو ما يؤكد تراجع التصنيع Deindustrialization فى الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة.

شكل (4): تطور نسبة ناتج قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر – الفترة (1994–2024)

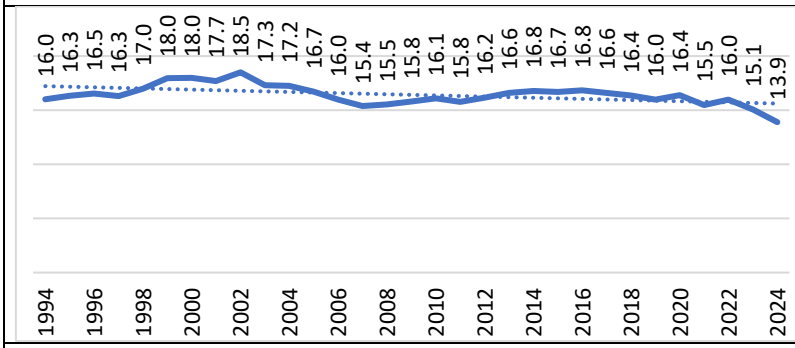

المصدر: (The World Bank, 2025a).

3.2 الواردات المصنعة

توضح بيانات الشكل رقم (5)، تطور الواردات المصنعة المصرية ومعدل نموها السنوى خلال الفترة المرجعية للدراسة. ويلاحظ بمطالعة بيانات الشكل رقم (5) أن الواردات المصنعة سجلت فى عام 2024 نحو 7.1[3] مرة قدر المعدل المناظر المسجل فى عام 1994. ولإجمالى الفترة، تأخذ الواردات المصنعة اتجاهًا عامًا صاعدًا وتدور حول متوسط يبلغ نحو 24.3[4] مليار دولار. على الجانب الآخر، توضح بيانات ذات الشكل أن معدل النمو السنوى لقيمة الواردات المصنعة

[1] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (4).
[2] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (4).
[3] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (5).
[4] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (5).

المصـــرية يأخذ اتجاهًا عامًا هابطًا ويدور حول متوســـط يبلغ نحو 7.1%[1] خلال نفس الفترة.

شكل (5): تطور قيمة الواردات المصنعة ومعدل نموها السنوى فى مصر – الفترة (1994–2024)

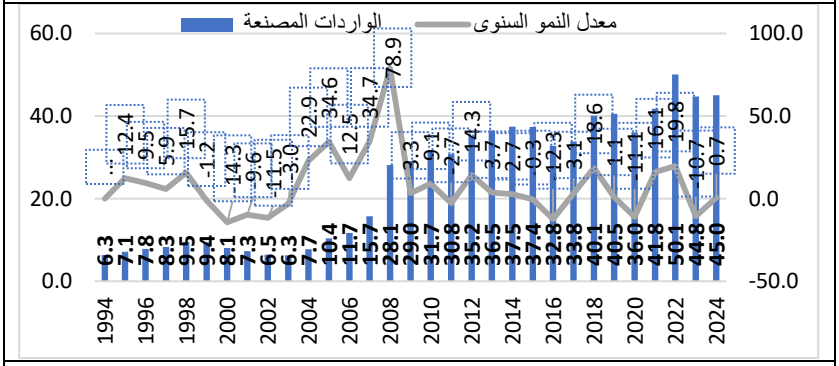

المصدر: (The World Bank, 2025a). ...: تعنى أن البيان غير متاح.

3.3 سعر الصرف

ســجل ســعر الصــرف الرســمى فى مصــر (الدولار مقابل الجنيه) تراجعًا مســتمرًا خلال الفترة المرجعية للدراســة (1994–2024)، وهو ما توضــحه بيانات الشكل (6).

شكل (6): تطور سعر الصرف "الدولار مقابل الجنيه" فى مصر – الفترة (1994–2024)

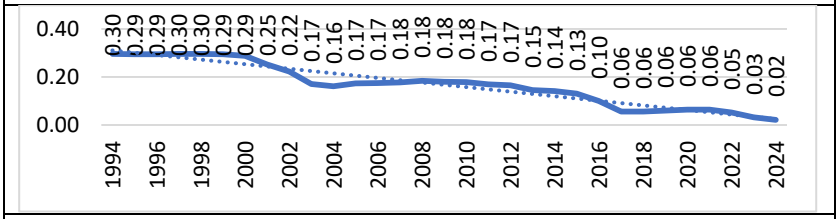

المصدر: حُسب فى ضوء بيانات المصدر (The World Bank, 2025a).

[1] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (5).

وفى هذا السياق، توضح بيانات الشكل (6)، تراجع سعر الصرف من نحو 30 سنتًا/جنيه فى بداية الفترة ليصل إلى 2 سنتًا فقط فى نهاية الفترة. ومن ثم يمكن القول، إن فترة الدراسة شهدت تراجعًا حادًا فى قيمة الجنيه لصالح الدولار.

3.4 الحوكمة "جودة المؤسسات"

تمثل الحوكمة حجر الزاوية فى مناخ الاستثمار، فتعد كفاءة المؤسسات القائمة على خدمة المستثمرين وتسهيل إجراءاتهم ومعاملاتهم من أهم العوامل المؤثرة فى قرار الاستثمار (معهد التخطيط القومى، 2018). وفى هذا الخصوص، يصدر البنك الدولى مؤشرًا للحوكمة العالمية[1]، يضم ستة مؤشرات فرعية من بينها ما يلى: (1) فعالية الحكومة: يعبر عن جودة الخدمات العامة والمدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية. كما يعبر عن جودة صياغة السياسات وتنفيذها وكذلك مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. (2) جودة اللوائح والإجراءات: يعبر عن قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة تسمح وتشجع على تنمية القطاع الخاص (يسن، 2020). ويوضح الشكل رقم (7) تطور المؤشر العام للحوكمة العالمية، كما يوضح تطور المؤشرين الفرعيين فعالية الحكومة وجودة اللوائح والإجراءات. وبمطالعة بيانات الشكل رقم (7)، نلحظ أنه بين عامى 1996 و2023، تراجع المؤشر العام للحوكمة بنحو 15 نقطة مئوية[2] كما تراجع مؤشرى فعالية الحكومة وجودة اللوائح والإجراءات بنحو 38.5 و2.9 نقطة مئوية[3] على الترتيب خلال نفس الفترة. ولإجمالى الفترة تأخذ المؤشرات الثلاثة (المؤشر الإجمالى، ومؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر جودة اللوائح والإجراءات) اتجاهًا عامًا هابطًا وتدور حول متوسط يبلغ نحو 30.6، و38.2، و34.2 نقطة مئوية[4] على الترتيب.

[1] تتراوح قيم المؤشرات الفرعية للحوكمة بين صفر "الأسوأ" و100 "الأفضل". كما قد تتراوح هذه القيم بين -2.5 "الأسوأ" و2.5 "الأفضل".

[2] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (7).

[3] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (7).

[4] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (7).

ويتضـــح مما ســـبق ضـــعف الحوكمة أو جودة المؤســـســـات القائمة على خدمة المستثمرين.

شكل (7): تطور مؤشرى الجودة الإجرائية، وفعالية الحكومة، والمؤشر الإجمالى للحوكمة فى مصر – الفترة (من 1996 إلى 2023)

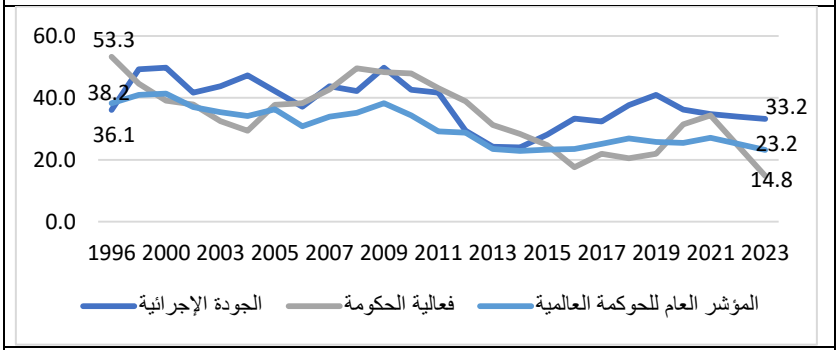

المصـــدر: (The World Bank, 2025b). والمؤشـــر الإجمالى محســـوب فى ضوء بيانات نفس المصدر.

4. أداء الصـــادرات المصـــنعة المصـــرية كانعكـــاس لمحـــدداتها الاقتصـــادية والمؤسسية.

إن المتتبع لتطور نســـبة الصـــادرات المصـــنعة المصـــرية إلى إجمالى الصادرات السلعية، يلحظ اتجاه هذه النسبة إلى الزيادة خلال الفترة المرجعية للدراسة، وهو ما ســـلف ذكره. إلا أن الحكم على مدى نجاعة هذه الزيادة، يتطلب مقارنة أداء مصـــر بمتوســـط الدول فى نفس شـــريحة الدخل. وفى ضـــوء ما يتاح من بيانات وبالاستعانة بالفترة (1997–2023)، نجد أنه على الرغم من ارتفاع نسبة الصادرات المصـــنعة المصـــرية إلى الصـــادرات الســـلعية بنحو 13.6[1] نقطة مئوية بين عامى 1997 و2023 لتســـجل 51.8% فى العام الأخير، لا زالت هذه النســـبة أقل من

[1] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (8).

نظيرتها للدول فى نفس شريحة الدخل التى سجلت 57.9% فى نفس العام (الشكل رقم 8).

شكل (8): تطور نسبة الصادرات المصنعة إلى الصادرات السلعية فى مصر ودول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط- الفترة (1997-2023)

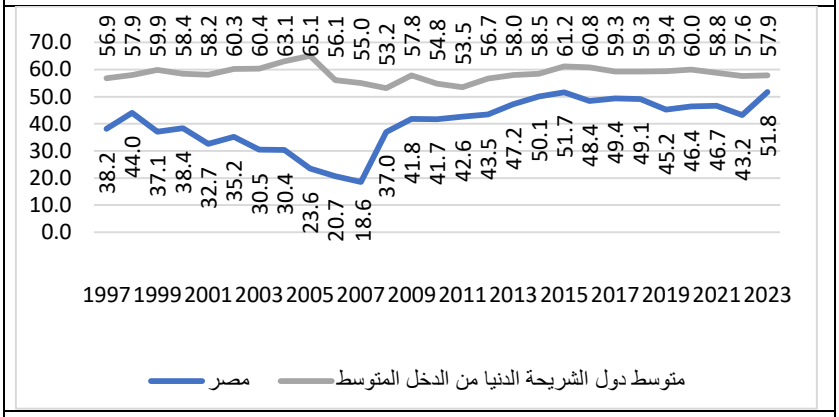

المصدر: (The World Bank, 2025a).

ويتسع الفارق سالف الذكر، بأخذ المتوسط فى الاعتبار، لإجمالى الفترة (1997-2023). فخلال هذه الفترة، سجلت نسبة الصادرات المصنعة إلى الصادرات السلعية فى مصر نحو 40.2% فقط، فى المتوسط، مقارنة بنحو 58.4% للدول فى نفس شريحة الدخل[1].

ليس هذا فحسب، بل إنه بمطالعة بيانات الشكل رقم (9) الذى يوضح تطور نسبة الصادرات المصنعة إلى الناتج الصناعى فى مصر خلال الفترة المرجعية للدراسة، نجد أن هذه النسبة رغم تحسنها خلال الفترة (1994-2024) مسجلة أعلى قيمة لها فى نهاية الفترة بنحو 40.5%، فهى لا تزال منخفضة، مما يدلل على أن الناتج الصناعى المصرى موجه نحو الداخل وليس للتصدير بشكل رئيس.

[1] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل (8).

شكل (9): تطور نسبة الصادرات المصنعة إلى القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية فى مصر خلال الفترة (1994–2024)

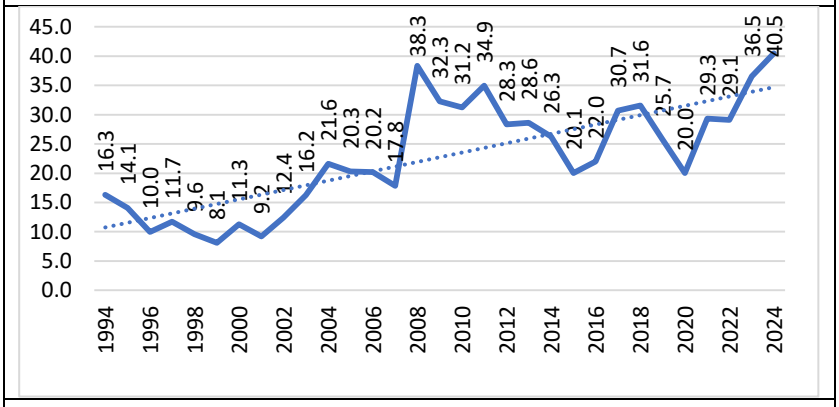

المصدر: حُسبت فى ضوء بيانات المصدر (The World Bank, 2025a).

ويتأكد الاتجاه سالف الذكر بمقارنة هذه النسبة بمتوسط الدول فى نفس شريحة الدخل. فخلال الفترة (1997–2023)، سجلت هذه النسبة لمصر نحو 23.1% فقط وهو ما يمثل نحو ثلث النسبة المناظرة للدول فى نفس شريحة الدخل التى سجلت نحو 70.2% خلال نفس الفترة.[1]

وبالانتقال إلى الواردات المصنعة خلال الفترة المرجعية للدراسة، فتجدر الإشارة إلى اقتران زيادة الصادرات المصنعة بزيادة الواردات المصنعة، مما يعنى تزايد الاعتماد عليها خلال هذه الفترة، وهو ما سبق أن أوضحه البحث. إضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من تحسن معدل تغطية الصادرات المصنعة للواردات المصنعة فى مصر خلال الفترة المرجعية للدراسة، لا تزال هذه النسبة منخفضة، وهو ما توضحه بيانات الشكل رقم (10).

[1] حُسبت فى ضوء بيانات المصدر: (The World Bank, 2025a).

شكل (10): تطور معدل تغطية الصادرات المصنعة للواردات المصنعة فى مصر خلال الفترة (1994–2024)

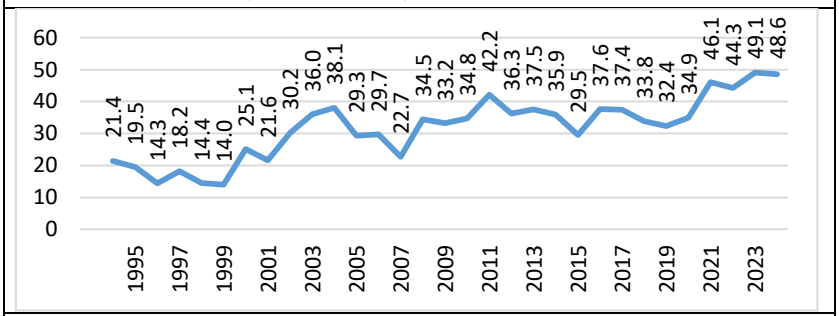

المصدر: حُسبت فى ضوء بيانات المصدر (The World Bank, 2025a).

إن الانخفاض سالف الذكر، يتأكد بمقارنة هذه النسبة بالنسبة المناظرة للدول فى نفس شريحة الدخل. فخلال الفترة (1997–2023)، سجلت هذه النسبة لمصر نحو 32.5% فقط، فى المتوسط، مقابل نحو 78% للدول فى نفس شريحة الدخل خلال نفس الفترة.[1]

وفى ختام الجزء التحليلى للبحث، يمكن أن نوجز أهم ما خلص إليه البحث فيما يلى: شهدت الفترة المرجعية للدراسة زيادة الصادرات المصنعة المصرية. هذه الزيادة اقترنت بزيادة الواردات المصنعة، وتراجع قيمة الجنيه (ارتفاع قيمة الدولار)، وتوجه الناتج الصناعى نحو الداخل بدرجة أكبر من التوجه للتصدير، وضعف جودة المؤسسات، وبخاصة البيئة الإجرائية والسياسات الداعمة لتنمية القطاع الخاص.

5. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الصادرات المصنعة المصرية ومحدداتها الاقتصادية والمؤسسية

يوظف البحث نموذج الانحدار الذاتى ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الصادرات المصنعة المصرية ومحدداتها

[1] حُسبت فى ضوء بيانات المصدر: (The World Bank, 2025a).

الاقتصادية والمؤسسية، التى يتوقع أن يكون لها تأثيرًا على هذه الصادرات خلال الفترة المرجعية للدراسة (1994–2024). ويعزى استخدام منهجية ARDL إلى ما تتمتع به من مميزات بما فى ذلك عدم اشتراطها سكون كل السلاسل الزمنية عند نفس المستوى كما فى حالة النماذج التقليدية للتكامل المتناظر (انجل–جرينجر، وجوهانسن). كما تسهم هذه المنهجية فى التغلب على العديد من المشكلات القياسية بما فى ذلك سوء تخصيص النموذج، والارتباط الذاتى بين الأخطاء، والارتباط بين حد الخطأ العشوائى والمتغيرات المستقلة، ومن ثم المساهمة فى التوصل إلى أفضل نموذج قابل للتفسير. إضافة إلى ذلك تعطى منهجية ARDL نتائج دقيقة فى حالة السلاسل الزمنية الصغيرة (Ghouse et al., 2018 ;حسن & شومان 2013 ;Pesaran et al. 2001).

5.1 توصيف النموذج المستخدم

استنادًا إلى ما تم مسحه من دراسات تطبيقية سابقة تناولت أهم المتغيرات المعبرة عن الصادرات المصنعة ومحدداتها الاقتصادية والمؤسسية، وما تم تناوله فى الجزء التحليلى للدراسة، فإن الدراسة الحالية تعتمد على نموذج ARDL. تأخذ الصورة العامة للنموذج الشكل التالى[1]:

$$Mex = f\ (mva, rer, mim, req, gef) \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

[1] تم ادخال اللوغاريتم على هذه المتغيرات قبل ادخالها إلى النموذج. ونظرًا إلى أن متغيرى جودة اللوائح والإجراءات وفعالية الحكومة تحتوى على قيم سالبة، تم ادخال اللوغاريتم على هذين المتغيرين باستخدام الصيغة التالية: $Y = \ln(X + \sqrt{(X^2 + 1)})$، (Busse and Hefeker, 2006).

- Mex: ترمز إلى لوغاريتم متغير الصادرات المصنعة، ويعبر عنها بنسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالى الصادرات السلعية، مصدرها (The World Bank, 2025a).
- Mva: ترمز إلى لوغاريتم متغير الإنتاج الصناعى، ويعبر عنه بنسبة ناتج قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلى الإجمالى، ومصدره (The World Bank, 2025a).
- Mim: ترمز إلى لوغاريتم متغير الواردات المصنعة، ويعبر عنها بنسبة الواردات المصنعة إلى إجمالى الواردات السلعية، ومصدرها (The World Bank, 2025a).
- Rer: ترمز إلى لوغاريتم متغير سعر الصرف الحقيقى للدولار مقابل الجنيه (100=2010). [سعر الصرف محسوب وفق المعادلة التالية: Rexc = (Nexc * P_1)/P_2 (عبد الخالق، 1998). حيث: Nexc، هو سعر صرف الدولار/الجنيه، وحسب فى ضوء بيانات (The World Bank, 2025a) ، كمقلوب لسعر صرف الجنيه/الدولار "متوسط الفترة" وحددت سنة 2010 كسنة أساس. P_1 و P_2 ترمزان إلى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى كل من مصر و الولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب، حيث سنة 2010 هى سنة الأساس، وبياناتهما مصدرها: (IMF, 2025)].
- Req: ترمز إلى لوغاريتم متغير جودة اللوائح والإجراءات، وتعبر جودة اللوائح والإجراءات، كأحد مؤشرات الحوكمة، عن قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح وتشجع على تنمية القطاع الخاص. وتتراوح درجة المؤشر بين −2.5 "الأسوأ" و2.5 "الأفضل"، المصدر (The World Bank, 2025b).
- Gef: ترمز إلى لوغاريتم متغير فعالية الحكومة، كأحد مؤشرات الحوكمة. وتعبر عن جودة الخدمات العامة والمدنية، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية،

وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وتتراوح درجة المؤشر بين −2.5 "الأسوأ" و2.5 "الأفضل"، المصدر (The World Bank, 2025b).

– الفترة الزمنية: (1994−2024). تم توليد بيانات السنوات 1994، 1995، 1997، 1999، 2001، 2024 لمتغيرى Req وGef باستخدام برمجية Eviews.

وفى ضوء ما تقدم، وبالاعتماد على الصيغة اللوغاريتمية التى تحقق العديد من المزايا بما فى ذلك تقليل تأثير القيم الكبيرة وتفسير المعاملات كمرونات (Mohamed, 2010)، تأخذ صيغة النموذج الشكل التالى:

$$\Delta MEX_t = \propto + \alpha_1 MEX_{t-1} + \alpha_2 MVA_{t-1} + \alpha_3 RER_{t-1} + \alpha_4 MIM_{t-1} + \alpha_5 REQ_{t-1} + \alpha_6 GEF_{t-1} + \sum_{i=1}^{A=1} \emptyset_{1i}\ \Delta MEX_{t-i} + \sum_{i=0}^{B_1-1} \emptyset_{2i}\ \Delta MVA_{t-i} + \sum_{i=0}^{B_2-1} \emptyset_{3i}\ \Delta RER_{t-i} + \sum_{i=0}^{B_3-1} \emptyset_{4i}\ \Delta MIM_{t-i} + \sum_{i=0}^{B_4-1} \emptyset_{5i}\ \Delta REQ_{t-i} + \sum_{i=0}^{B_5-1} \emptyset_{6i}\ \Delta GEF_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (2)$$

– حيث: $\propto$: ترمز إلى الحد الثابت، وA: ترمز إلى عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع، وB: ترمز إلى عدد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة، وα_s: ترمز إلى معلمات العلاقة طويلة الأجل (معلمات الفروق الأولى)، و$\emptyset_s$: ترمز إلى معلمات الأجل القصير، وε_t: ترمز إلى حد الخطأ العشوائى.

5.2 خطوات سابقة على تقدير النموذج

5.2.1 إحصاءات توصيف متغيرات الدراسة

بمطالعة بيانات الجدول رقم (1) بالملحق يتبين أن جميع المتغيرات الداخلة فى النموذج تتبع التوزيع الطبيعى؛ حيث تزيد القيم الاحتمالية لاختبار Jarque–Bera عن مستوى المعنوية 5%. ويستثنى من ذلك المتغير التابع الذى تقل القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque–Bera له عن مستوى المعنوية 5%. ومن ثم يمكن استخدام هذه البيانات فى التقدير.

5.2.2 اختبار سكون السلاسل الزمنية

توضح بيانات الجدول رقم (2) بالملحق أن جميع السلاسل الزمنية لم تكن مستقرة عند المستوى (غير ساكنة)؛ فالقيم المطلقة لنتائج اختبار ديكى–فولر المعدل المحسوبة لهذه السلاسل الزمنية كانت أقل من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. ويستثنى من ذلك المتغير mim الذى استقر عند المستوى [متكامل من الدرجة صفر I(0)]. لكن بعد أخذ الفرق الأول، استقرت السلاسل الزمنية التى لم تكن مستقرة [أصبحت ساكنة أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)]؛ لأن القيم المطلقة لاختبار ديكى–فولر المعدل أصبحت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. وفى ضوء ما تقدم، يتم رفض فرض العدم القائل بعدم سكون السلاسل الزمنية (احتواءها على جذر الوحدة)، ومن ثم يمكن استخدام نموذج ARDL لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

5.3 النتائج التطبيقية للنموذج

5.3.1 اختبار العلاقة طويلة الأجل

قبل اختبار العلاقة طويلة الأجل، يتعين معرفة فترة التأخير المثلى. وفى ضوء مراجعة بيانات الجدول رقم (1)، يتضح أن فترة التأخير المثلى هى 2.

جدول (1): فترة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ

0	133.07	NA	6.30e−12	−8.76	−8.48	−8.6
1	247.73	173.96	2.94e−14	−14.18	−12.20*	−13.56
2	302.74	60.70*	1.13e−14*	−15.49*	−11.82	−14.3*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

5.3.2 اختبار العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود

يوضح جدول رقم (2) نتائج اختبار الحدود الذى طوّره Pesaran et al., (2001). وفى ضوء مطالعة بيانات الجدول، نجد أن القيمة المحسوبة لإحصاءة F تبلغ 15.36، وبالتالى فهى أكبر من القيم المناظرة للحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات المعنوية (1%، و5%، و10%). وتدعم النتيجة السابقة رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل متناظر (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج.

جدول (2): نتائج اختبار الحدود

القيم الحرجة للحدود (حد ثابت مقيد وبدون اتجاه)			قيمة إحصاءة F
مستوى المعنوية	I(0)	I(1)	
1%	3.06	4.15	15.36
5%	2.39	3.38	
10%	2.08	3	

المصدر: قيمة إحصاءة F هى أحد مخرجات برنامج Eviews 12.

5.3.3 اختبار استقرارية النموذج

إن الخطوة التالية للتأكد من وجود علاقة تكامل متناظر بين متغيرات النموذج، تتمثل فى التأكد من استقرارية معلمات النموذج المقدر للأجلين الطويل والقصير. ويتحقق ذلك بالرجوع إلى نتائج اختبارى المجموع التراكمى CUSUM والمجموع التراكمى للمربعات CUSUM of Squares، والتى توضحها بيانات الشكلين التاليين رقم (11) و(12). وفى ضوء مطالعة هذين الشكلين، نجد أن نتائج

الاختبارين ســـالفى الذكر تقع بين الخطين، أى تقع بين حدود الثقة عند مســـتوى المعنوية 5%. ومن ثم يمكن القول إن معلمات النموذج مستقرة عبر الزمن.

شكل (11): نتائج اختبار المجموع التراكمى CUSUM

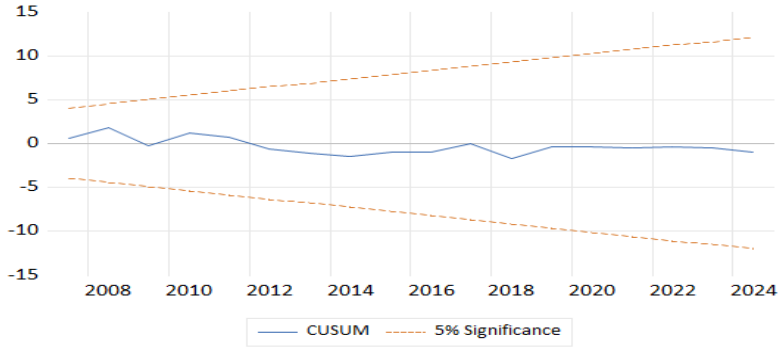

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

شكل (12): نتائج اختبار المجموع التراكمى للمربعات CUSUM of Squares

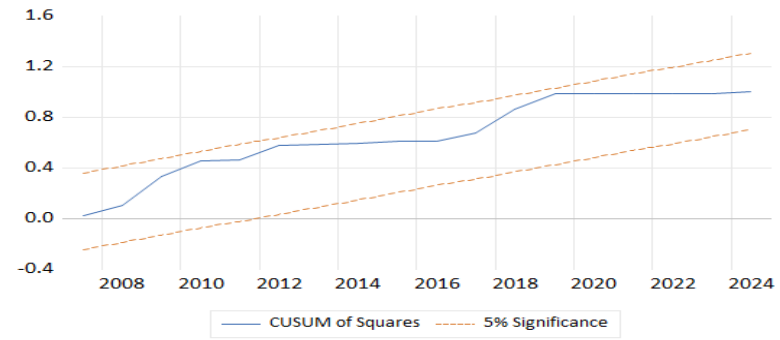

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

5.4 تفسير نتائج المعلمات المقدرة للأجل الطويل

بـالرجوع إلى بيـانـات الجـدول رقم (3) بـالملحق، نلحظ ارتفـاع القـدرة التفســـيرية للنموذج؛ فتبلغ قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.91، مما يعنى أن

91% من التغيرات فى المتغير التابع (الصادرات المصنعة) تعزى إلى التغيرات فى المتغيرات المستقلة. وتأتى إحصاءة F بقيمة احتمالية تبلغ نحو 0.000000، مما يدل على أن نتائج التقدير معنوية إحصائيًا.

وبالانتقال إلى تفسير نتائج الأجل الطويل التى توضحها بيانات الجدول رقم (3)، فنبينها على النحو التالى:

- بالنسبة لمتغير الإنتاج الصناعى: توضح النتائج أن زيادة الإنتاج الصناعى ترتبط عكسيًا مع زيادة الصادرات المصنعة؛ فزيادة الإنتاج الصناعى تؤدى إلى تراجع الصادرات المصنعة، والعكس بالعكس صحيح. ويمكن أن يفسر ذلك على أن الزيادة فى الإنتاج الصناعى المصرى توجه للسوق المحلية على حساب التصدير، وتتسق تلك النتيجة مع ما خلص إليه الجزء التحليلى للدراسة. وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة Sankaran et al., (2021) فى الأجل القصير، بينما تختلف مع الدراسات التطبيقية التالية: (Sertić et al., 2015; Mohamoud & Uysal, 2018; Sankaran et al., 2021).
- بالنسبة لمتغير سعر الصرف الحقيقى: توضح النتائج أن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه (زيادة قيمة الدولار أو انخفاض قيمة الجنيه) تحفز زيادة الصادرات المصنعة فى مصر؛ فتخفيض قيمة الجنيه يجعل سعر المنتج المصدر للخارج أقل من قبل ومن ثم يزيد من الطلب الخارجى عليه، والعكس بالعكس صحيح. وتتفق الدراسة، فيما توصلت إليه، مع الدراسات التطبيقية التالية (Demissie & Anagaw, 2012; G. & Aswal, 2014; Iyoboyi & Na-Allah, 2015; Epaphra, 2016, Mohamoud & Uysal, 2018; Rahman et al., 2019).
- وبالنسبة لمتغير الواردات المصنعة: توضح النتائج أن زيادة الواردات المصنعة يؤدى إلى زيادة الصادرات المصنعة والعكس بالعكس صحيح، مما يفسر زيادة اعتمادية الصادرات المصنعة فى مصر على الواردات المصنعة خلال فترة

الدراســـة. وتتفق الدراســـة فى ذلك مع دراســـة Chamberlain و Kalaitzi (2023).

- أما بالنســـبة لمتغير جودة اللوائح والإجراءات: توضـــح النتائج أن جودة اللوائح والإجراءات، كمعبر عن جودة المؤسسات، تؤثر سلبًا على الصادرات المصنعة فى مصـــر. ويمكن أن يفســـر ذلك على أن البيئة الإجرائية (من ناحية الوقت والتكلفة) تثقل كاهل النشـاط التصـنيعى وبخاصـة الموجه للتصـدير، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تفسر تلك النتيجة على أن السياسات التى تتبناها الحكومة لا تشجع على دعم أو تنمية القطاع الخاص الصناعى، ومن ثم الصـادرات المصـنعة. وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصـت إليه الدراسـة فى جزأها التحليلى وكذلك دراســة Obashi و Nabeshima (2021) التى خلصــت إلى أن الأعباء الإجرائية تؤثر سلبًا على التجارة. لكن الدراسة، على الجانب الآخر، تختلف مع ما توصـلت إليه الدراسـات التالية (Bah et al., 2021; Sabry, 2022; Omran, 2023).

جدول (3): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغير	المعاملات	الانحراف المعيارى	إحصاءة t	القيمة الاحتمالية P-value
MVA	-1.2406	0.3632	-3.4157	0.0031
RER	0.6645	0.1924	3.4534	0.0028
MIM	1.8396	0.3299	5.5758	0.0000
REQ	-0.5330	0.1080	-4.9339	0.0001
GEF	0.2488	0.1753	1.4196	0.1728

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

5.5 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (التوازن فى الأجل القصير)

توضـــح بيانات الجدول رقم (4)، أن معامل تصـــحيح الخطأ يبلغ نحو 0.92، مما يعنى أن نحو 92% من انحراف الصـادرات المصـنعة المصـرية عن مسـارها التوازنى فى الأجل الطويل/كل فترة زمنية (سـنة)، يتم تصـحيحه فى الفترة الزمنية (السـنة) التالية. كما توضـح بيانات نفس الجدول أن متغير سـعر الصـرف الحقيقى هو المتغير الوحيد الذى يؤثر على الصـــادرات المصـــنعة؛ فتؤثر القيمة الحالية لسـعر الصـرف إيجابًا على الصـادرات المصـنعة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصـادية. على الجانب الآخر، تؤثر القيمة السابقة لسعر الصرف الحقيقى سلبًا على الصـــادرات المصـــنعة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع فاتورة الواردات المستخدمة لتصنيع المنتج المصدر، فى حالة تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار.

جدول (4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعاملات	الانحراف المعيارى	إحصاءة t	القيمة الاحتمالية P-value
ECT(-1)	-0.92	0.0774	-11.9744	0.0000
d(RER)	0.3221	0.1215	2.6513	0.0162
d(RER(-1))	-0.7555	0.1341	-5.6334	0.0000

المصدر: جدول (4) بالملحق.

5.6 تفسير معاملات الأثر للأجلين الطويل والقصير

يمكن تفســير معاملات الأجلين الطويل والقصــير بالاســتعانة ببيانات الجدولين رقم (3) و(4) وذلك على النحو التالى:

- معاملات الأثر فى الأجل الطويل: بالنسبة لمتغيرى الإنتاج الصناعى وجودة اللوائح والإجراءات (كأحد الأبعاد المؤســســية)، فزيادة كل منهما بنحو 1% تؤدى إلى تراجع الصـادرات المصـنعة بنحو 1.24 و0.53 نقطة مئوية على الترتيب. فى المقابل، تؤدى زيادة كلا من ســعر الصــرف الحقيقى للدولار

مقابل الجنيه والواردات المصنعة بنحو 1% لكل منهما إلى زيادة الصادرات المصنعة بنحو 0.66 و1.83 نقطة مئوية على الترتيب.

- معاملات الأثر فى الأجل القصير: يترتب على ارتفاع القيمة الحالية لسعر الصرف الحقيقى للدولار مقابل الجنيه بنحو نقطة مئوية واحدة زيادة الصادرات المصنعة بنسبة 0.32 نقطة مئوية. فى المقابل، يؤدى ارتفاع القيمة السابقة لسعر الصرف الحقيقى للدولار مقابل الجنيه بنحو نقطة مئوية واحدة إلى تراجع الصادرات المصنعة بنسبة 0.75 نقطة مئوية.

5.7 الاختبارات التشخيصية للحكم على جودة النموذج واستقراره

يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار Breusch-Godfrey (LM Test) للكشف عن وجود ارتباط ذاتى بين البواقى، وكذلك اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن عدم ثبات تباين البواقى (الأخطاء). وبمراجعة بيانات الجدول، نجد، بالنسبة للاختبار الأول، أن احتمالية كل من إحصاءة F المحسوبة وإحصاءة χ^2 غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%، ومن ثم نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتى بين أخطاء النموذج المقدر. وبالنسبة للاختبار الثانى، نجد أن إحتمالية إحصاءة F المحسوبة غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالى نقبل فرض العدم القائل بتجانس تباين أخطاء/بواقى النموذج المقدر.

جدول (5): نتائج اختبار LM وBreusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Godfrey (LM Test)	إحصاءة F	1.6863	Prob.	0.2165
	Obs* R^2	5.0488	Prob.	0.0801
Breusch-Pagan-Godfrey	إحصاءة F	0.5590	Prob.	0.8255
	Obs* R^2	6.8723	Prob.	0.7374

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

وفيما يتعلق باختبار Jarque–Bera للكشف عن التوزيع الطبيعى لأخطاء أو بواقى النموذج المقدر، فتوضح بيانات الشكل رقم (13) أن إحصاءة Jarque–Bera غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%. وكنتيجة لذلك، لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن بيانات الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعى، أى نقر بالتوزيع الطبيعى لبيانات البواقى للنموذج المقدر.

شكل (13): نتائج اختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعى للبواقى

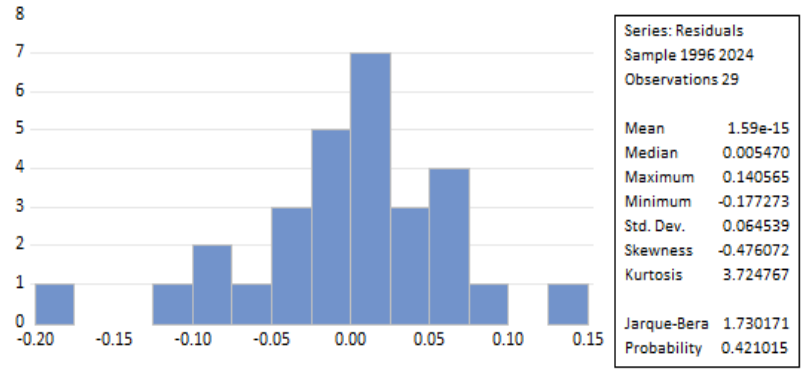

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

6. النتائج والتوصيات.

6.1 نتائج الجزء التحليلى

- شهدت الفترة المرجعية للبحث زيادة الصادرات المصنعة المصرية. هذه الزيادة اقترنت بزيادة الواردات المصنعة، وتراجع قيمة الجنيه (ارتفاع قيمة الدولار)، وتوجه الناتج الصناعى نحو الداخل بدرجة أكبر من التوجه للتصدير، وضعف جودة المؤسسات، وبخاصة البيئة الإجرائية والسياسات الداعمة لتنمية القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج سالفة الذكر، وبخاصة توجه الإنتاج الصناعى نحو الداخل وعدم تحقيق إنجاز

تصـديرى يتماشـى مع القدرات الحالية والمرتقبة للاقتصـاد المصـرى يعزى إلى العديد من العوامل، يأتى فى مقدمتها ما يلى:

- ثمة خلل فى فعالية السـياسـات الصـناعية الحاكمة لتطور هيكل الصـناعات التحويلية؛ فبعد أن مرت هذه السـياسـات بالعديد من المراحل: مرحلة الإحلال محل الواردات (1961-1973)، ومرحلة الإنفتاح الاسـتهلاكى (1974-1981) والإنفتاح الإنتاجى (1982-1988)، ومرحلة السـياسـات التى تمت فى ظل برنامج الإصـلاح الاقتصـادى والتكيف الهيكلى، والمرحلة الرابعة التى بدأت منذ عام 2012 والتى يمكن أن يطلق عليها التصـنيع من أجل التصـدير، لا زالت مصـر لا تتبنى على نطاق واسـع نهجًا يتمثل فى الاعتماد على قواعد كاملة صـناعية للتصـدير تنطوى على الميزة النسـبية الحالية والمحتملة (راتب، 2013)، مثلما فعلت العديد من الدول التى حققت إنجازًا تصديريًا ملموسًا (مثال ذلك: الصين وماليزيا).
- وجود خلل فى أولويات الاستثمار، يرتبط بتشوه فى هيكل الحوافز فى غير صالح القطاعات المنتجة وعلى رأسها قطاع الصناعة التحويلية. هذا الخلل يجعل الاسـتثمارات فى القطاعات الأخرى (مثال ذلك: التشـييد والبناء والتجارة) أكثر ربحية، مما أثر سـلبًا على الاسـتثمار الصناعى ومن ثم النصيب النسبى للقطاع من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى. فإذا كان الفكر التنموى، يشـير إلى أن نصـيب قطاع الصناعة التحويلية، كمعبر عن التصنيع، فى مراحل الانتقال التنموى يجب أن يتراوح بين 25-30%. كذلك، لكى يقوم هذا القطاع بدور مؤثر فى عملية التنمية يجب أن يتجاوز معدل نموه الحقيقى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (راتب، 2013). إلا أن واقع الحال يشـير إلى خلاف ذلك؛ فبحسـب أحدث بيانات متاحة سـجل

معدل النمو الحقيقى للقطاع فى عام 2024/2023 نحو -5.2%، كما سجل نصيبه من الناتج المحلى الإجمالى 14.5% فقط. أما عن نصيب القطاع من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى نفس العام فسجل نحو 4.16% فقط، مقابل 19 لقطاع النقل والتخزين و5.7 للأنشطة العقارية و4.9 لقطاع التشييد والبناء فى نفس العام (CBE, 2025).

- إن تدنى نصيب قطاع الصناعة فى إجمالى الاستثمارات، يعزى علاوة على ما سبق، إلى أن مناخ الاستثمار فى مصر غير جاذب بالقدر الكافى لكل من الاستثمار المحلى والأجنبى وبخاصة فى القطاعات المنتجة وأنشطة التصدير. وفى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى مجموعة من المؤشرات الدالة على عدم جاذبية مناخ الاستثمار فى مصر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2024 , 2025).

✓ احتلت مصر المركز العاشر عربيًا من إجمالى 21 دولة عربية والمركز 104 عالميًا من إجمالى 158 دولة على المؤشر المجمع لتقييم مناخ الاستثمار لعام 2024. وسجلت على المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر (الأداء الاقتصادى، والوضع السياسى ومخاطر الدولة، والبيئة التشريعية والتنظيمية، وعناصر الإنتاج) المراكز التالية على الترتيب: 119، و117، و103، و85.

✓ وإذا كانت الحوكمة تمثل حجر الزاوية فى مناخ الاستثمار؛ فتمثل كفاءة المؤسسات القائمة على خدمات المستثمرين عنصرًا حاسمًا فى اتخاذ قرار الاستثمار. تشير بيانات البنك الدولى إلى أن مصر سجلت المركز العاشر عربيًا والمركز 157 عالميًا من إجمالى 212 دولة لعام 2023.

وسـجلت مراكزًا متأخرة بالنسـبة لجميع المؤشـرات الفرعية وبخاصـة المشـاركة والمسـاءلة، والاسـتقرار السـياسـى، ومكـافحـة الفسـاد، وجودة الإجراءات واللوائح (الجودة التنظيمية)، وفاعلية الحكومة، وسيادة القانون. وسجلت لهذه المؤشـرات الفرعية المراكز التالية على الترتيب، فى نفس العام: 183، و177، 161، و155، و129، و123.

- ✓ كما سـجلت مصـر مركزًا متأخرًا على مؤشـر الحرية الاقتصـادية 2024، فاحتلت المركز الحادى عشـر عربيًا والمركز 146 من إجمـالى 176 دولـة على المسـتوى العالمى. وشـهدت مراكزها فى العديد من المؤشـرات الفرعية للحريـة الاقتصـادية تأخرًا ملحوظًا (مثال ذلك: الفاعلية القضـائية، والصـلابة المالية، ونزاهة الحكومة، وحقوق الملكية). وسـجلت لهذه المؤشـرات المراكز التالية على الترتيب: 149، 142، 139، و124.
- ✓ وبالنسـبة لمؤشـر بيئة ممارسـة الأعمال الذى يغطى دورة حياة المشـروع بالكامل بدءًا من مرحلة بدء النشـاط حتى تصـفيته (The World Bank, 2025a)؛ فبحسـب آخر تقرير أصـدره البنك الدولى، جاء ترتيب مصـر 114 من إجمـالى 190 دولـة، مقارنـة بـالمراكز: 12 (مـاليزيـا)، 16 (الإمـارات)، 33 (تركيـا)، 53 (المغرب)، 63 (الهنـد)، و70 (فيتنـام). هـذا المركز المتـأخر، جـاء نتيجـة لتـأخر مركز مصـر فى العديد من المؤشـرات الفرعية، (مثال ذلك: المركز 171 للتجـارة عبر الحـدود، 161 لإنفـاذ العقود،

156 لدفع الضرائب، 130 لتسجيل الملكية، و104 لتسوية حالات الإعسار).

6.2 نتائج الجزء القياسى

- توصل البحث إلى وجود علاقة تكامل متناظر بين الصادرات المصنعة، كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية هى: الإنتاج الصناعى، وسعر الصرف الحقيقى، والواردات المصنعة، وجودة اللوائح والإجراءات، وفعالية الحكومة.
- فى الأجل الطويل، توصل البحث إلى أن العوامل سالفة الذكر، باستثناء فعالية الحكومة، أثرت على الصادرات المصنعة المصرية خلال الفترة (1994-2024).
- ففى الأجل الطويل، خلص البحث إلى أن الإنتاج الصناعى وجودة اللوائح والإجراءات يؤثران سلبًا على الصادرات المصنعة المصرية. فى المقابل، خلص البحث إلى أن زيادة كلا من الواردات المصنعة وزيادة قيمة الدولار (تراجع قيمة الجنيه) أثرا إيجابًا على الصادرات المصنعة المصرية.
- وفى الأجل القصير، توصل البحث إلى أن القيمة الحالية لسعر الصرف الحقيقى (الدولار/مقابل الجنيه) يؤثر إيجابًا على الصادرات المصنعة المصرية، بينما تؤثر القيمة السابقة لسعر الصرف الحقيقى سلبًا على هذه الصادرات. فالأثر الإيجابى لتخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار على الصادرات المصنعة قصير الأجل،

6.3 التوصيات

- تعديل قانون الاستثمار، بإضافة مجموعة جديدة من الحوافز لعلاج التشوه القائم فى هيكل الحوافز فى غير صالح القطاعات المنتجة، وبالتالى جذب الاستثمار المحلى والإجنبى إلى أنشطة الإنتاج للتصدير (مثال ذلك: ربط نسبة الملكية فى المشروعات بنسبة

الإنجاز التصـديرى، وخفض ضـريبى لفترة أطول – أسـوة بالتجارب الدولية).

- التوسع فى إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة والقائمة على التصنيع للتصـدير، بحيث تكون قريبة من الموانىء بما يضـمن تخفيض كلا من تكاليف النقل والوقت اللازم للإنتاج، مما يسهم فى زيادة تنافسية المنتج، أسوة بالتجربة الصينية.
- اعتماد نهج العناقيد الصناعية، فى المناطق سالفة الذكر، بما يسهم فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر ربطها بالمشروعات الكبيرة من ناحية، ويعمق التصنيع وبالتالى خفض فاتورة الواردات من ناحية أخرى.
- سرعة الانتهاء من الاستراتيجية الجديدة لتنمية الصادرات، ويوصى بتركيز هذه الاستراتيجية على المنتجات الصناعية التصديرية التى تتمتع بميزة نسـبية ظاهرة وقادرة على تعزيز تواجدها فى الأسـواق الحالية وكذلك النفاذ إلى أسواق تصديرية جديدة.
- تكثيف الجهود فى مجال الإصـلاحات الهيكلية بما يضـمن زيادة الطاقة الإنتاجية (العرض) ويقلل من حدة التضخم، ومن ثم تداعياته على تكاليف الإنتاج ومن ثم سعر المنتج التصديرى.
- زيادة مخصصات المساندة التصديرية لتتناسب مع المستهدفات التصـديرية للدولة المصـرية بحلول 2023، مع تركيزها على ربط المشروعات الكبيرة بالمشروعات الأصغر حجما فى إطار سلسلة القيمة، بما يضمن تنمية الأخيرة وزيادة قدراتها الإنتاجية ومشاركتها فى الصادرات.
- إصـلاح شـامل لمناخ الاسـتثمار، مع إعطاء الأولوية للجوانب المؤسـسـية، باعتبارها تمثل حجر الزاوية فى مناخ الاسـتثمار، بما

يضـــمن خفض الأعباء الإجرائية (الوقت والتكلفة) التى تثقل كاهل النشـاط الإنتاجى وبخاصـة الذى يسـتهدف التصـدير، لتصـل إلى المسـتويات الدولية الداعمة والمشـجعة لتنمية القطاع الخاص. وذلك بتركيز الجهود فى المجالات التالية:

- الحوكمة والحرية الاقتصـادية، وذلك بالتركيز بشـكل خاص على المجـالات التـاليـة: جودة الإجراءات والأطر التنظيميـة، السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسى، والتعبير عن الرأى والمساءلة.
- بيئة ممارســة الأعمال: تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة، وكذلك الوقت اللازم لأداءها مع وضـع حد أقصـى لوقت أداء كل خدمة وذلك بالنســبة للمجالات التالية: التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، دفع الضرائب، تسجيل الملكية، وتسوية حالات الإعسار. وبشكل تفصيلى، يوصى بما يلى:
  - ✓ التجارة عبر الحدود: تحســين جودة اللوجســتيات المتعلقة بالنقل والتجارة، وميكنة جميع الإجراءات الجمركيــة فى جميع الموانىء، والربط الالكترونى للموانىء ببعضــها البعض لســهولة تبادل الوثائق، مما يســهم فى ســرعة الإفراج الجمركى ويقلل من تكاليف الخدمة.
  - ✓ مجال إنفاذ العقود: رقمنة نظم إدارة القضايا، ووضع حدود قصـوى لمدة الفصـل فى القضـايا والمنازعات وبخاصة المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

- ✓ مجال سداد الضرائب: ميكنة الإجراءات الضريبية، وتقليل كل من وقت سداد الضريبة وعدد مرات دفعها.
- ✓ تسجيل الملكية: ميكنة جميع مكاتب التسجيل العقارى، وتحسين جودة منظومة إدارة الأراضى.
- ✓ تسوية حالات الإعسار: متابعة التنفيذ الفعلى للقانون لضمان تخارج المشروعات فى المدد الزمنية المحددة.

7. المراجع

المراجع باللغة العربية

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2024). تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية 2024.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2025). تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية 2025.

أمين، جلال (2010). مصر والمصريون فى عهد مبارك 1981-2011. دار الشروق.

حسن، على؛ و شومان، عبد اللطيف (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيًا ونماذج توزيع الإبطاء. مجلة العلوم الاقتصادية، 9(34)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد. https://un.uobasrah.edu.iq/papers/5153.pdf

راتب، إجلال (2013). بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 248، معهد التخطيط القومى.

عبد الخالق، جودة (1998). الاقتصاد المصرى والدروس المستفادة من أزمة المكسيك. مجلة مصر المعاصرة، 89(449&450)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة.

معهد التخطيط القومى (2018). تقرير حالة التنمية فى مصر 2018. معهد التخطيط القومى، القاهرة.

نوير، طارق (2006). دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تنمية الصادرات الصناعية المصرية: دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 14(2)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 31-73.

يسن، باهى. (2020). المحددات الاقتصادية والمؤسسية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر: دراسة اقتصادية قياسية [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة القاهرة.

المراجع باللغة الإنجليزية

Abou Shady, N. & Zaki, C. (2016). Investment climate and firm's exports in Egypt: When politics matter. *ERF*, Working Paper No. 1071: 1-25.

Abreo, C., Bustillo, R. & Rodriguez, C. (2021). The role of institutional quality in the international trade of Latin American Country: Evidence from Colombian export performance. *Journal of Economic Structures*, *10*(1): 24. DOI: 10.1186/s40008-021-00253-5.

Anagaw, B. K. & Demissie, W. M. (2012). Determinants of export performance in Ethiopia: VAR model analysis. *National Monthly Refereed Journal of Research in Commerce & Management*, *2*(5): 94-109.

Bah, M., Ondoa, H. A. & Kpognon, K. D. (2021). Effects of governance quality on exports in Sub-Saharan Africa. *International Economics*, No. 167: 1-14. https://doi.org/10.1016/j.inteco.2021.05.003.

Busse, M., & Hefeker, C. (2007). Political risk, institutions and foreign direct investment. *European Journal of Political Economy*, 23(2), 397-415. https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2006.02.003

Central Bank of Egypt (2025). Monthly Statistical Bulletin, No. 341.

Chand, R., Singh, R., Patel, A., Jain, D. K., & Read, R. (2020). Export performance, governance, and economic growth: Evidence from Fiji – a small and vulnerable economy. *Cogent Economics & Finance*, *8*(1). https://doi.org/10.1080/23322039.2020.1802808.

Epaphra, M. (2016). Determinants of export performance in Tanzania. *Journal of Economics Library*, *3*(3): 470-487.

Faruq, H. A. (2011). How institutions affect export quality. *Economic Systems,* *35*(4): 586-606. https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2011.05.001.

Fugazza, M. (2004). Export performance and its determinants: Supply and demand constraints. *Policy Issues in International Trade and Commodities*, Study Series No.

26, UNCTAD. (Retrieved from: https://unctad.org/publication/export-performance-and-its-determinants-supply-and-demand-constraints).

G., S. K., & Aswal, N. (2014). Determinants of India's manufactured exports to South and North: A gravity model analysis. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *4*(1): 144-151.

Ghouse, G., Khan, S., & Rehman, A. (2018). ARDL model as a remedy for spurious regression: Problems, performance and prospects, *Munich Personal RePEc Archive (MPRA)*, Paper No. 83973. (Available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/83973/).

Hassan, M. S., Kausar, A., & Arshed, N. (2022). Investigating export determinants: A time series evidence from Canada. *Sage Open, 12*(2). DOI: 10.1177/21582440221101037.

International Monetary Fund. (2025). *CPI dataset*. Accessed on November 19, 2025, from https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:CPI

Iyoboyi, M., & Na-Allah, A. (2015). Policy institutions and non-oil exports: Evidence from Nigeria. *International Journal of Economics and Finance*, *7*(11): 10-24.

Jafari, Y, Ismail, M. A., & Kouhestani, M. S. (2011). Determinants of trade flows among D8 countries: Evidence from the gravity model. *Journal of Economic Cooperation and Development, 32*(3): 21-38.

Kahfi, A. S. (2016). Determinant's of Indonesia's exports of manufactured products: A panel data analysis. *Buletin Ilmiah Litbang Perdagangan, 10*(2):187-202. DOI: 10.30908/bilp.v10i2.54.

Kalaitzi, A., & Chamberlain, T. (2023). Manufactured exports, disaggregated imports and economic growth: the case of Kuwait. *Economic Change and Restructuring,* No. 56, 919–940. https://doi.org/10.1007/s10644-022-09444-x

Karami, M., Elahinia, N., & Karami, S. (2019). The effect of manufacturing value added on economic growth: Empirical evidence from Europe. *Journal of Business, Economics and Finance (JBEF), 8*(2): 133-146.

Manzetti, L., & Osang, T. (2024). High-tech exports and governance institutions. *Political Science & Politics (PS)*, *57*(3): 346-355. Doi: https://doi.org/10.1017/S1049096524000052.

Masmoudi, M., & Charfi, F. (2013). The macro-economic determinants of export competitiveness of the Tunisian economy in the context of liberalization and crisis.

International Journal of Business and Management Invention, 2(7): 36-49.

Mohamed, K. (2010). Foreign direct investment in Egypt determinants, spillovers, and causality. Thesis Submitted for The degree of Doctor of Philosophy, University of Leicester.

Nabeshima, K., & Obashi, A. (2021). Impact of regulatory burdens on international trade, *Journal of the Japanese and International Economies,* No. 59, 101120. https://doi.org/10.1016/j.jjie.2020.101120

Omran, G. (2023). The potential manufacturing exports of Egypt in African Continent: Empirical evidence. *Review of Economics and Finance*, 21(1): 844-856.

Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289-326. https://doi.org/10.1002/jae.616

Rahmaddi, R., & Ichihashi, M. (2013). The role of foreign direct investment in Indonesia's manufacturing exports. *Bulletin of Indonesian Economic Studies, 49*(3): 329-354. https://doi.org/10.1080/00074918.2013.850632.

Sabry, M. I. (2022). Arab-German trade and institutions: The effect of good governance on Arab exports to Germany. *The European Journal of Development Research*, 34:

2400-2437. https://doi.org/10.1057/s41287-021-00462-5.

Sankaran, A., Krishna, A., & Vadivel, A. (2021). How does manufacturing output affect export behaviors in emerging market economies? Evidence from a dynamic panel ARDL for ten biggest emerging market economies, *Future Business Journal, 7*(1): 26. https://doi.org/10.1186/s43093-021-00072-x.

Sertić, M. B., Vučković, V., & Perić, B. Š. (2015). Determinants of manufacturing industry exports in European Union member states: A panel data analysis. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, *28*(1): 384–397. https://doi.org/10.1080/1331677X.2015.1043781.

Taguchi, H., & Amirjon, A. (2021). Manufacturing exports and institutional qualities in Central Asian countries. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 30*(3), 769–779. https://doi.org/10.1080/16081625.2021.2012703

The World Bank. (2025a). *World Development Indicators*. The World Bank. Accessed on November 19, 2025, from https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

The World Bank. (2025b). *Worldwide Governance Indicators database*. The World Bank. https://info.worldbank.org/governance/wgi/

UNIDO (2025). *UNIDO Database*. Accessed on November 19, 2025, from https://stat.unido.org/data/table?dataset=indstat&revision=4

Uysal, Ö., & Mohamoud, A. S. (2018). Determinants of export performance in East Africa countries. *Chinese Business Review, 17*(4); 168-178. DOI: 10.17265/1537-1506/2018.04.002.

Wan, X., Kazmi, S. A. A., & Wong, C. Y. (2022). Manufacturing, exports, and sustainable growth: Evidence from developing countries. *Sustainability*, 14, 1646. https://doi.org/10.3390/su14031646.

الملحق

جدول (1): توصيف متغيرات الدراسة للفترة (1994-2024)

	MEX	MVA	MIM	RER	REQ	GEF
المتوسط	3.66	2.79	4	4.4	-0.42	-0.42
الوسيط	3.73	2.79	4.01	4.46	-0.43	-0.42
الانحراف المعيارى	0.26	0.05	0.10	0.19	0.26	0.14
الالتواء	-1.32	-	-	-	0.009	-0.24
إحصـــــــــاءة-Jarque-Bera	11	1.25	3.97	2.74	1.08	0.72
القيمـة الاحتمـاليـة لإحصـــــــــاءة Jarque-Bera	0.004	0.53	0.13	0.25	0.58	0.69

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

جدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكى-فولر الموسع

المتغير	فى المستوى		عند الفرق الأول		مستوى المعنوية
	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	P-Value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	P-Value	
mex	-1.6274	0.4567	-5.4589	0.0001	%1
mva	-0.4414	0.8893	-4.7325	0.0007	%1
mim	-3.2457	0.0273	-	-	%5

%5	0.0400	-3.0729	0.1157	-2.5454	rer
%5	0.0120	-3.6339	0.4999	-1.5393	req
%1	0.0016	-4.4137	0.1157	-2.5438	gef

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

جدول (3): نتائج تقدير نموذج ARDL للأجل الطويل للفترة (1994-2024)

P-value	إحصاءة t	S. D.	المعاملات	المتغير
0.5099	0.6723	0.1084	0.0729	MEX(-1)
0.0019	-3.6379	0.3161	-1.1502	MVA
0.1010	1.7286	0.1863	0.3221	RER
0.0854	-1.8198	0.2536	-0.4616	RER(-1)
0.0014	3.7784	0.1999	0.7555	RER(-2)
0.0000	5.7197	0.2981	1.7055	MIM
0.0011	-3.8936	0.1269	-0.4942	REQ
0.3460	-0.9677	0.1963	01.1900	GEF
0.4431	0.7841	0.2312	0.1813	GEF(-1)
0.2297	1.2433	0.1925	0.2394	GEF(-2)
0.0179	-2.6064	1.1704	-3.0505	C
3.6649	Mean dependent var		0.9433	R-squared
0.2712	S. D. dependent var		0.9119	Adjusted R^2
-1.9195	Akaike info criterion		0.0804	S. E. of regression
-1.4009	Schwarz criterion		0.1166	Sum squared resid
-1.7571	Hannan-Quinn criter.		38.8338	Log likelihood
2.6988	Durbin-Watson stat		29.9912	F-statistic

			0.00000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

جدول (4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

P-value	إحصاءة t	الانحراف المعيارى	المعاملات	المتغير
0.0000	-11.9744	0.0774	-0.9270	ECT(-1)
0.0162	2.6513	0.1215	0.3221	D(RER)
0.0000	-5.6334	0.1341	-0.7555	D(RER(-1))
0.1489	-1.5079	0.1260	-0.1900	D(GEF)
0.0750	-1.8899	0.1266	-0.2394	D(GEF(-1))
0.0087	Mean dependent var		0.8615	R^2
0.1734	S. D. dependent var		0.8385	Adjusted R^2
-2.3333	Akaike info criterion		0.0697	S. E. of regression
-2.0976	Schwarz criterion		0.1166	Sum squared resid
-2.2595	Hannan-Quinn criter.		38.8338	Log likelihood
			2.6988	Durbin-Watson stat

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.